

بيان جبهة استقلال القضاء لرفض الانقلاب: القضاء في خطر وبركان الغضب القضائي أوشك علي الانفجار



الخميس 24 أكتوبر 2013 12:10 م

نافذة مصر :

بيان جبهة استقلال القضاء لرفض الانقلاب : القضاء في خطر وبركان الغضب القضائي أوشك علي الانفجار

صدر القاهرة 24 اكتوبر 2013

تعرب جبهة استقلال القضاء لرفض الانقلاب عن رفضها استمرار سلطات الانقلاب العسكري في النيل من القضاة واستقلال القضاء ، ومشاركة وزارتي العدل والداخلية ولجنة "الخمسين" المعيبة في جرائم واضحة ضد السلطة القضائية وأبنائها ، ضمن اجراءات مذبحة جهنمية تتجاهل القانون وتدوس علي الحقوق والاستقلال القضائي وتهدف عسكرة الدولة واحكام القبضة علي المؤسسة القضائية وتجميد ثورة 25 يناير ومطالبها .

وتدين في هذا الاطار احالة 7 من رموز القضاء المدافعين عن استقلاله للصلاحيية والمحكمة التأديبية ، واعتداء شرطة الانقلاب علي اعضاء نيابة ساقته في سوهاج ورفضهم تنفيذ قرارات قضائية ، وعدوان لجنة الخمسين الانقلابية غير الشرعية علي الهيئات القضائية ، مؤكدة أن القضاء في خطر ويجب تكثيف الجهود القضائية لانقاذه ووقف عدوان سلطات الانقلاب عليه وتشيد الجبهة بمواقف كل القضاة القابضين علي جمر الشرعية والاستقلال وعلي راسهم المحالين للصلاحيية ، القضاة عماد البنداري وأيمن يوسف وحازم صالح و عماد أبو هاشم و محمد عطاالله و مصطفى دويدار أحمد رضوان ، وألقاضي المحال إلي المحكمة التأديبية وليد شرابي المتحدث الرسمي بإسم حركة قضاة من اجل مصر ، وتذكرهم بأنهم يسطرون مجدا قضائيا جديدا ، يدفعون فيه ضرائب غالية ، امتداداً لجيل المؤسسين والعظماء الذين رفضوا الخضوع للقمع وعلي رأسهم المستشار الجليل يحيي الرفاعي .

وتشير الجبهة إلي ان اجراءات المذبحة يشرف عليها وزير العدل الحالي ، الذي قدم ضده بلاغا بالفساد المالي ، ولم يتم اتخاذ اجراءات جدية ضده حتي الآن ، وأن المتورطين في جريمة سوهاج هم اعضاء في وزارة الداخلية ، الذين ظنوا ان سلطات 3 يوليو الاسود منحت لهم الحصانة فوق الجميع ، ما يعني أننا أمام اجراءات حكومية ممنهجة ضد القضاء واستقلاله وابنائهم بهدف كسرهم بعد الغاء السلطة القضائية واقعيا بالتوازي مع عدوان لجنة معينة معيبة على دستور شرعي خاصة ما يخص الهيئات القضائية واستقلالها ودورها .

وتشير الجبهة الي ان بيان نادي قضاة القاهرة برئاسة المستشار احمد الزند، ومديرية أمن سوهاج، عقب رفض الشرطة لتنفيذ قرار النيابة العامة بحبس ضابطي و3 أمناء شرطة 15 يوما ، واستمرار قرارات وزارة عدل الانقلاب التعسفية ضد القضاة ، وعبث لجنة الخمسين الباطلة ، إنما يعبرون عن الخطر الذي يهدد القضاء بين نادي يتحسس عباراته ويخشى السلطة القائمة ويدعم المذبحة ، وشرطة تظهر التحدي والجبروت ووزارة عدل باتت أداة لمناهضة العدل ولجنة معيبة تسعى لانهاية المنظومة القضائية والقانونية في البلاد وقرار كوارث دستورية . وتؤكد الجبهة ان تلك الممارسات القمعية لسلطات الانقلاب ستفجر بركان الغضب القضائي سعيا ضمن مطالب عديدة لوقف المذبحة الدائرة بقوة ضد القضاة سواء من تحدث لرفض الانقلاب وما ترتب عليه من عدوان علي القضاء والوطن أو من انشغل بعمله واصدر قرارات لحماية سيادة القانون او من سعي لحماية كيانه من العبث الانقلابي ، مشددة علي أن القوي الثورية كلها في خندق الدفاع عن قضاة مصر الشرفاء وشرف القضاء واستقلاله .